ورقة عمل مقدمة من الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح حول الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية بندوة مستقبل العلاقات الكويتية العراقية برعاية لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة - الأثنين الموافق 16 مايو 2000 م

عندما أنظر في خارطة منطقتنا وأشاهد عليها بلدي الكويت وفي جوارها العراق ، فاننى أستذكر دوما تلك القيمة الحضارية التاريخية الكبرى لهذه المجاورة ولعلىّ أحياناً أغمض عيني لأستحضر صورة في مخيلتي لبلاد ما بين النهرين ، حيث يمر فيها الفرات غرباً ودجلة شرقاً ليلتقيا في منتهى مسجلهما في شط العرب واستحضر في ذهني " أور الكلدانية مدينة أبى الأنبياء إبراهيم الخليل" واسترجع ذكرى سومر بلاد الكلدان الجنوبية ومدينتها ، التي هي أقدم مدينة دوَّنها التاريخ أستعيد صورة بابل على الفرات التي رسمها الاسكندر "عاصمة الشرق وتستحضر ذاكرتي " نينوى " عاصمة الآشوريين أغمض عيني واستنشق عبق تاريخ تليد وحضارة عريقة .

فهل يحق لى ككويتي أن أزهو بمثل هذه الجيرة الحضارية ؟ لم تراني مضَّطراً لأن أحصر نفسي في مآسي الأمس القريب وفواجعه مستذكراً آلامه وهمومه ؟ أم أنَّ الخير كل الخير في أن اتطلَّع الى المستقبل مستلهماً التاريخ ومتسامياً فوق الجراح ؟ هذا ما دار بخلدي عندما قررت المشاركة في أعمال ندوتنا هذه فهل تشاركوني مشاعري وآلامي وأحلامي وآمالي ؟ هذا ما أرجوه .

- الاحتمالات المتوقعة

يتطلب النظر إلى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بعد زوال نظام صدام الإستبدادي العدواني تفحصاً موضوعياً دقيقاً للاحتمالات المتوقعة لهذه العلاقات ، وذلك استناداً الى رؤية

استشرافية تأخذ بعين الأعتبار البعد التاريخي لهذه العلاقات وحقائق التجاور الجغرافي ومتطلبات التنمية في المنطقة بعامة وفي البلدين بخاصة ، وإمكانات التعاون القائم بينهما ، بعد تجاوز متعلقات الماضي، وذلك على أسس واضحة من الأعتراف بالحقوق والمصالح والمنفعة المتبادلة.

إن التاريخ الحديث والمعاصر للعلاقات الكويتية العراقية مليء بالتعقيدات والتوترات وحافل بالتهديدات والمخاوف ، مما يتطلب أولاً وقبل كل شيء تأسيس ثقة متبادلة ، تنهي الإدعاءات الباطلة بالضم والالحاق، وترفض تكرارها وهو الأمر الذي لا يمكن أن يحققه نظام مستبد وعدواني كالنظام القائم وإنما يتحقق فقط في حال قيام نظام عراقي ديمقراطي مسالم ملتزم بالمواثيق الدولية .

أما حقائق التجاور الجغرافي فهي حقائق أبدية ثابتة لا تلغيها الأحداث ، ولكنها بالتأكيد تتأثَّر بها فالتوترات والأزمات تقطع الصلات وتحول دون التواصل بين أقرب البلدان تجاوراً في المكان ، فلا يعود لذلك التجاور الجغرافي أثر إيجابي، بل يتحول إلى احتكاك وقطيعه ، وهذا هو بكل أسف واقع الحال اليوم

- التنمية والإستقرار

أما متطلبات التنمية فهي تحتاج قبل كل شيء الى استقرار وطيد داخل كل بلد ، وكذلك الى مناخ سلام في محيطه الجغرافي وعلاقاته الاقليمية ويتطلب كذلك ادارات سياسية تمثل مصالح مجتمعاتها وبخاصة حاجتها الملحة الى التنمية ، ومن هنا فإن الإستقرار السياسي في العراق بقدر

ما هو مطلب عراقي فإنه مطلب كويتي ، ذلك أن إستقرار العراق هو إستقرار الكويت ، والاستقرار هو المناخ الذي يمكن أن تعزز في إطاره الثقة وتتحقق فيه التنمية .

ان آفاق التعاون التنموي بين العراق والكويت يفترض ألا تنحصر في ظروف الواقع الراهن وحده ولا في كون العراق والكويت بلدين نفطيين ، فهذا ليس كل شيء ذلك أن العراق بلد له عمقه الحضاري التاريخي الإنساني الذي لا يمكن إغفاله ، وله واد زراعي خصب على ضفتي نهريه وشطه وله موقعه الجغرافي المميز وكذلك الكويت ، لها تاريخها الملاحي والتجاري العريق ولها موقعها الاستراتيجي الهام على رأس الخليج ، الذي يؤهلها لأن تكون ملتقى لطرق المواصلات المؤدية اليها أو المنطلقة منها وهذه أمكانات مهمة يكن استثمارها تنمويا لمصلحة البلدين .

النفط فإنه سيستمر مورداً اقتصادياً هاماً للكويت والعراق ، ولكنه يجب أن لا يبقى المورد الوحيد فهو سينضب ذات يوم ، كما أنه عرضة لهزات الأسعار ومن مصلحتنا ككويتيين وعراقيين أن نوجه جزءاً من اهتمامنا أما الى خيار تنموي مشترك فيه الكويت ميناءً ومركزاً تجارياً وممالياً وخدمياً لمنطقة شمالي الخليج ، بما فيه العراق ، وكذلك لأن تكون هذه المنطقة محطة (مخزون) تجارة وسط آسيا عندما ترتبط خطوط السكك الحديدية مع العراق وإيران .

- الكويت ميناء رئيس ومركز مالي

ورغم في بعض الموانىء الأخرى في المنطقة قد حلت محل الدور التاريخي للكويت ، في هذا المجال إلاَّ أن الكويت مع ذلك لا تزال قادرة على استرداد هذه المكانة ، خاصة اذا أخذنا بالإعتبار أن الكثافة السكانية في كل من العراق وايران متمركزة بالقرب من الكويت ، وكذلك الدور الواعد ، الذي يمكن

للكويت أن تقوم به كميناء رئيسي ومركز مالي لدعم متطلبات الاقتصاد العراقي مستقبلا بعد زوال حكم صدام ، وذلك بسبب محدودية واجهة العراق البحرية ، على الخليج ، وقرب الكويت الجغرافي من الاراضي العراقية وبخاصة قربها من التجمعات السكانية العراقية الكثيفة جنوبي العراق ، وضخامة حجم الاقتصاد العراقي وقلة خبرته بإقتصادات السوق وبالسياسات الاستثمارية.

كما أنَّ الكويت مرشحة جغرافياً لأن تصبح مركز التقاء خطوط السكك الحديدية لكل من العراق وايران وسوريا والمملكة العربية السعودية في اطار ما يمكن تصوره من ترابط منطقة شمالي الخليج الاقتصادية وكذلك الأرتباط بإقتصادات وسط آسيا والبلاد المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، عبر شبكات خطوط السكك الحديدية المارة بالعراق وايران وسوريا ، التي يمكن أن تلتقي في الكويت .

وهناك ايضا فرصة محتملة أمام الكويت لاستثمار موقعها الأستراتيجي المميز لتحسين خدماتها للنقل الجوي سواء لتصدير المنتجات عالية القيمة أو لخدمات الترانزيت والسياحة ، وبخاصة السياحة الحضارية الى مواقع الآثار التاريخية في العراق، وكذلك لمد أنابيب تصدير النفط العراقي عبر الموانىء الكويتية .

كما أن الأستثمارات الكويتية وكذلك القطاع المصرفي الكويتي يمكنهما أن يساهما في تحقيق التنمية داخل العراق وفي إنشاء مشروعات خاصة ومشتركة ، وتنشيط حركة التجارة البيئية ، وكذلك مع دول منظمة مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك عندما تتبدل الظروف السياسية وينشأ في العراق مناخ استثماري جاذب ، خاصة أن السوق العراقية سوق كبيرة وواعدة.

هذه ملامح وآفاق التعاون التنموي بين الكويت والعراق، الذي نأمل ذات يوم قريب أن تزول عوائقه وتتحقق إمكاناته، لما فيه خير مصلحة الشعبين.